المساواة السياسية عند روبرت دال

فادية سمير السيد محمد (*)

المقدمة :

إذا نظرنا إلى مفهوم المساواة سنجده مفهوماً اجتماعياً يتصف بالتواجد خارج شعور الأفراد، وله قابلية ممارسة القهر على ضمائرهم، فالمساواة ليست متاحة دون قيود، بل هناك متغيرات هي التي تحدد حجم ومساحة تلك المساواة، مما يجعلها تتسم بالعمومية، لأنها تقع تحت ملاحظتنا المباشرة، فهي حالة التماثل في المجتمع وبمضامين مختلفة من مجتمع إلى آخر، ومن مرحلة تاريخية إلى أخرى، ومن طبقة اجتماعية إلى طبقة أخرى، فالمساواة في المفهوم البرجوازي تعني المساواة بين المواطنين أمام القانون، في حين يبقى الاستغلال والتفاوت السياسي بين الطبقات الاجتماعية قائماً، وحتى في النظام الاشتراكي فإنه يبقى محتفظاً ببعض عناصر التفاوت الاجتماعي بسبب الفروق بين العمل الذهني والبدني، ومبدأ التوزيع طبقا لكمية الجهد المبذول وجودته- هذا إذا افترضنا أن الاشتراكية تمكنت من تحقيق المساواة في الجوانب الأخرى- وكون المساواة ظاهرة لها طابع العمومية، يعنى هذا أنها واقعية، لكن تلك الواقعية لا تعنى أنها تتطابق مع ما تدعو إليه العقائد والقيم الاجتماعية والاقتصادية والفلسفات؛ حيث يظل لكل مجتمع أسلوبه الخاص في التعامل معها، ولذلك سنتناول المساواة السياسية من وجهة نظر "روبرت دال"؛ حيث يذهب إلى أن المجتمع جيد التنظيم يتطلب ثلاثة أشياء على الأقل: (١) المساواة السياسية، (٢) الحرية السياسية، (٣) الحرية الاقتصادية(١).

(*) هذا البحث جزء من رسالة الماجستير الخاصة بالباحثة بعنوان : " فلسفة روبرت دال السياسية " ، تحت إشراف أ.د. رمضان صالح الصباغ (رحمه الله)-كلية الآداب – جامعة سوهاج & أ.د. محمود السيد مراد – كلية الآداب – جامعة سوهاج & أ. د. شعبان عبدالله محمد – كلية الآداب – جامعة سوهاج.

(١) دال، روبرت أ.: مقدمة إلى الديمقراطية الاقتصادية، ترجمة: محمد مصطفى غنيم، الدار الدولية للنشر والتوزيع، القاهرة،١٩٩٢، ص. ٩.

أولاً: مفهوم المساواة السياسية.

تعد المساواة السياسية جانباً أساسياً من جوانب المجتمع السليم لأنها تهدف إلى التعاون بين أفراد المجتمع من أجل الوصول إلى العدالة السياسية، وهذا ما أشار إليه "دال" بقوله: «إن المساواة السياسية من أكثر الصور المختلفة من المساواة التي قد توجد في أي مجتمع سليم أهمية وحسماً؛ لا كوسيلة لحماية الذات فحسب، بل كشرط ضروري لقيم أخرى عديدة مهمة، وهي تشتمل على واحدة من أكثر الحريات البشرية جوهرية، وهي حرية تحديد القوانين وإقرارها بالتعاون مع الآخرين، وكذلك القواعد التي يجب أن يطيعها الإنسان»(٢).

على هذا النحو فإن المساواة بين الأفراد في عملية صنع القرار تمثل نفس الحالة التي كانت موجودة في الحالة الطبيعية الأولى كما يرها "لوك" (١٦٣٢-١٧٠٤) و "روسو" (١٧١٢-١٧٧٨)، حيث يرى روسو أن المساواة جزء من المجتمع البشرى السليم، واللامساواة هي من خلق البشر(٣)، أما لوك فيرى أن المساواة حق طبيعي أصلي في حالة المجتمع الأولى، فيقول: إن العلاقات الطبيعية بين الناس تمثل علاقة بين كائن حر وكائن حر آخر، وتؤدي إلى المساواة، وإن العلاقات الطبيعية باقية بغض النظر عن العرف الاجتماعي(٤).

من هنا فإن الاختلاف بين "دال" وكل من روسو ولوك، يتمثل في أن "دال" لا يجعل المساواة حقًا طبيعيًا، وإنما وسيلة مكتسبة لحماية الذات البشرية من خلال صياغة القوانين، فالمساواة كما يتصورها هي المثال، وهي طموح، والتزام، وأمل، وهدف لا يتحقق على نحو تام؛ لأنها تواجه قيود إنسانية عديدة(٥) .ويعرف "دال" المساواة السياسية بأنها قيمة ذاتية متساوية لكافة بني البشر، وبعبارة أخرى لا يوجد من هو أسمى وأعظم شأنا من البعض

---

(٢) المصدر السابق، ص. ١٣.

(٣) أوكين، سوزان موللر: النساء في الفكر الغربي، ترجمة: إمام عبدالفتاح إمام، المجلس الأعلى للثقافة،القاهرة، ٢٠٠٢، ص. ١٣٦.

(٤) يوسف كرم: تاريخ الفلسفة الحديثة، الدار العربية للنشر والتوزيع، د. ت.،القاهرة، ص. ١٥٣.

(5) Dahl, Robert A.: "*Equality Versus Inequality*", *Political Science and Politics*, Vol. 29, No. 4. (Dec., 1996), P. 642.

الآخر، وبالتالي فإنه لا يمكن لأحد أن يخضع إلا بمشيئته، للسلطة السياسية[٦]. يقول "دال" أنه على الرغم من الصعوبات والقيود التي تواجه المساواة السياسية، فإن عدداً قليلاً من الجماعات البشرية الأولى تمكنت من الاقتراب منها، وإن كانت هذه الانتصارات محدودة[٧] ومرت بخطوات معينة هي:

(أ) وجود أشخاص معينين يشكلون مجموعة ذات معالم محددة.

(ب) يعتقد أعضاء هذه المجموعة بأن لديهم القابلية على تحقيق استقلالية تدفعهم بعيدًا عن أية سيطرة من قبل مجموعات خارجية .

(ج) يجد أعضاء هذه المجموعة أنفسهم مؤهلين جميعاً وبالتساوي لممارسة عملية الحكم- على الأقل بنمط أوليّ وجاهز للتطبيق[٨].

وهنا يلاحظ الباحث أن اعتقاد "دال" بأن المساواة مفهوم قديم قدم الجماعات البشرية ذاتها، يلتقي مع "إنجلز" (F. Engels) (١٨٢٠-١٨٩٥)الذى يذهب في عرضه الفلسفي لتاريخ المساواة، حيث يذهب إلى أن الفكرة التي مؤداها أن جميع الأفراد من حيث كونهم بشرًا يتمتعون بالمساواة التي تمثل خيراً مشتركاً بين الجميع[٩].

ثانياً مبررات المساواة السياسية:

على الرغم من أن "دال" يرى أن الواقع يقدم الأدلة التي تؤكد على عدم المساواة بين الناس، فيوجد العديد من المبررات التي تدعم المساواة السياسية- كما يرى- ، وهذه المبررات هي التي تجعل من المساواة أمراً مقبولًا يسعى إليه الجميع، وهذه المبررات منها المبررات الأخلاقية، ومنها الدينية، ومنها المنطقية وغير ذلك، وهي على النحو الآتي:

---

(6) Dahl, Robert A.:2006, *On Political Equality*, New Haven: Yale University Press, P. 69.

(7) Dahl, Robert A.: "*Equality Versus Inequality*", ", Political Science and Politics, Vol. 29, No. 4. (Dec., 1996), P. 639.

(٨) دال، روبرت أ.: الديمقراطية ونقادها،، ترجمة: نمير عباس مظفر، دار الفارس للنشر والتوزيع ،بيروت ، ١٩٩٥، ص. ٦٠.

(٩) علي عبد المعطي محمد: الفكر السياسي الغربي ،دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية ،١٩٩٢، ص. ٤٠٤.

(أ) المبررات الأخلاقية.

عندما نتناول المساواة من منظور أخلاقي في محاوله لتبريرها، علينا أن ندرك أنها مشكلة تحتوى على عديد من الجوانب، وهذا ما أشار إليه "دال" بقوله: "تعد المشكلة العامة للمساواة معقدة إلى حد أننا قد لا نتمكن من معالجتها إلا بدراسة أجزاء منها كالمعنى، والأنواع، وقيم المساواة"(١٠).

وإذا كان في مقدورنا أن نعامل الجميع على أنهم متساوون من خلال السلوك والتصرفات، فإن هذا العمل يقربنا من الفطرة الطبيعة الأولى لنا كبشر وفق ما يقوله "دال" عندما يشير إلى أن الالتزام الأخلاقي يمكن أن يصبح مرتبطاً بالفعل البشري إذا ما التزمنا بأداء الأفعال والتصرفات التي ليست بعيدة جدًا عن الجوانب الأساسية لطبيعتنا البشرية(١١).

يشير "دال" أيضاً إلى أن الاعتقاد بأن البشر متساوون هي قيمة جوهرية في حد ذاتها، فلا يوجد شخص متفوق جوهرياً على إنسان أخر"(١٢)، وهذا عكس ما يذهب إليه "جون هارساني" (John C. Harsnyi) (١٦٩٣-١٧٧٣) من أنه يجب أن نعترف بأن الطبيعة الإنسانية تبرر عدم المساواة التي تتجلى بوضوح في الاختلاف في الشكل والصفات والأخلاق ،والاختلاف في القدرات المختلفة بين الناس، وليس فقط عدم المساواة في المصالح، بل إن العدالة تتطلب المحافظة على تلك الفروق من خلال رعاية المتفوقين، في حين أن "جون رولز" (John Rawls) (١٩٢١-٢٠٠٢) رفض هذا المعنى مؤكدًا أن هؤلاء الموهوبين في النهاية هم جزء من المجتمع، وهذه المواهب يمكن وصفها بأنها رصيد جماعي، فمصلحة المجتمع تتطلب منا أن نكرم هؤلاء الأفراد ذوى القدرات الخاصة لإسهاماتهم في الرفاهية المشتركة، ولكن "جون هارساني" يعتبر القدرات الخاصة هي نوع من

---

(١٠) دال، روبرت أ.: مقدمة إلى الديمقراطية الاقتصادية ،مرجع سبق ذكره ، ص. ١٣.

(11) Dahl, Robert A.: *On Political Equality* .Op.Cit.P. 31.

(12) Dahl, Robert A.: "*Equality Versus Inequality*",Op.Cit. P.639.

الخصائص الفردية، ويرفض القول بأنها قدرات طبيعية أو خيرات اجتماعية تصب في مصلحة الجميع(١٣).

(ب) المبررات الدينية :

يبرر "دال" إيمانه بمبدأ المساواة لأن هذا المبدأ يتفق مع كثير من معتقدات الناس الدينية ومبادئهم الأخلاقية الأساسية؛ فكوننا جميعاً متساوين في خلق الله يعد أحد معتقدات اليهودية والمسيحية والإسلام، وتتضمن البوذية رأيًا مشابهًا إلى حد ما كما يرى "دال" (١٤)، فالبوذية ما يذكر هنرى توماس تؤمن بالأخوة العالمية بين كل البشر، وتؤمن كذلك بمجتمع يتساوى فيه الجميع(١٥)، وذرادشت يجعل المساواة من أهم المبادئ التي تقوم عليها العدالة(١٦). والديانة الجينية كذلك تركت لنا عديداً من أبيات الشعر التي تدعو إلى المساواة بين البشر(١٧).

وإذا نظرنا إلى الدين المسيحي سنجده يقر بمبدأ المساواة بين البشر، فيقول السيد المسيح: (إن الله لا يفرق بين الناس حسب مراتبهم أو أنسابهم، فكلهم لديه سواء)(١٨). ويؤمن القديس "أوغسطين" Augustine(٣٥٤-٤٣٠م) بأن العدالة هي قانون الله في خلق الأشياء والبشر، فيقول: "إن الله يحكم الأشياء التي خلقها بطريقة تسمح لهذه المخلوقات بأن تسلك السبيل

---

(13) Harsanyi, John C.: "*Democracy, Equality, and Popular Consent*", in: Ian Shapiro, and Grant Reeher (eds.), *Power, Inequality, and Democratic Politics: Essays in Honor of Robert Dahl*, op. cit., P. P. 276, 277.

(١٤) دال، روبرت أ.: عن الديمقراطية،، ترجمة: أحمد أمين الجمل، الجمعية المصرية للنشر والمعرفة والثقافة العالمية،القاهرة ، ٢٠٠٠، ص. ٦٤.

(١٥) توماس، هنري: أعلام الفلسفة؛ كيف نفهمهم، ترجمة: متري أمين، مراجعة: زكى نجيب محمود، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٦٤، ص. ٤٢.

(١٦) حربي عباس عطيتو: الفلسفة القديمة: من الفكر الشرقي إلى الفلسفة اليونانية، دار المعرفة الجامعية، د. ت.، الإسكندرية، ص. ٣٨.

(١٧) انظر: سليمان مظهر: قصة الديانات، دار الوطن العربي،بيروت ، ١٩٨٤، ص. ١٢٧.

(١٨) سباين، جورج: تطور الفكر السياسي الغربي، الجزء الثاني، ترجمة: حسن جلال العروسي، مراجعة: عثمان محمد فتح الله الخطيب، طبعة الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ،٢٠١٠، ص. ٥٥

المناسبة لهم"[١٩]. وإن آباء الكنسية كانوا متفقين إلى حد كبير على المساواة بين البشر وضرورة توافر العدالة في الدولة[٢٠]. وإذا نظرنا إلى الشريعة الإسلامية سنجد أنها تؤمن بالمساواة، فإن المسلمين كلهم يُعَدّون سواسية كأسنان المشط أمام القانون، ولا يجوز التفرقة بين البشر بناء على معايير مادية حسية لأن اختلافات اللون والوطن ليست فروقًا جوهرية بين البشر، وإنما هي فروق قُصد بها الإيحاء والتوجيه إلى مقصد آخر، وهو مقصد التعاون والبعد عن التخالف، قال تعالى: (يأيها الناس إنا خلقنكم من ذكر وأنثى وجعلنكم شعوبًا وقبائل لتعارفوا، إن أكرمكم عند الله أتقاكم) الحجرات: ١٣[٢١].

(ج) ضعف المبدأ البديل.

يكون أي بديل عن المساواة في ذاتها غير مقبول وغير مقنع، كما أن المبدأ البديل الذى ينص على أنه عند اتخاذ القرارات، يجب على الحكومة أن تتعامل مع مصالح شخص معين على أنها فوق مصالح الجميع، إن هذا المبدأ هو ما يمكن أن نطلق عليه مبدأ الأفضلية في ذاتها ،مما يعنى أننا سوف نكون وبدرجات متفاوتة أكثر اهتماماً بمصالحنا الخاصة عن مصالح الآخرين، وقد يتعرض كثير منا لإغراء شديد بأن نتخذ نفس الزعم لأنفسنا ولأولئك الذين نرتبط بهم، وعلى مدى تاريخ البشرية استخدم أفراد كثيرون وجماعات كثيرة قوتهم في هذا الاتجاه بالتحديد، ولكن لما كانت هذه القوة السافرة لها حدود، فإن من يدعون أنهم تجسيد للأفضلية الذاتية على الآخرين لجأوا دائماً إلى تغطية دعواهم الضعيفة بشكل واضح بالخرافات، والأسرار، والدين، والتقاليد، والعقائد، والمظاهر، والظروف[٢٢].

([١٩]) يوسف كرم: تاريخ الفلسفة الأوربية، الجزء الثاني ،دار المعارف، د. ت.،القاهرة، ص. ٦٦.

([٢٠]) سباين، جورج: تطور الفكر السياسي الغربي، الجزء الثاني، ص. ٧٨.

([٢١]) محمد وقيع الله: مدخل إلى الفلسفة السياسية، دار الفكر، دمشق، ٢٠١٠، ص. ص. ٢٣٣، ٢٣٤.

([٢٢]) دال، روبرت أ.: عن الديمقراطية، ص. ٦٤.

(د) التعقل.

ويرى "دال" نظرًا لأن الحكومة لا تمنح للأفراد فوائد وخيرات فقط، ولكن يمكنها أن تنزل ضرراً جسيماً بهم، فإن التعقل يُملي علينا اهتماماً وحذراً بالأسلوب الذى تطبق به قدراتها غير العادية، فعملية الحكم التي تحابي مصالحك بصورة دائمة على مصالح الآخرين قد تكون مغرية لك إذا كنت واثقًا من أنك أنت ومجموعتك سوف تتغلبون دائماً، ولكن بالنسبة للآخرين فهو أمر قليل الاحتمال وغير مؤكد، وهنا يكون من الأفضل التأكيد على أن مصالحك ستُمنح قدراً متساوياً من الاعتبار مع مصالح الآخرين[٢٣]، كما أن المساواة هي الضمان للمجتمع الذي يقوم على التعاون والتكاتف، وتقوم العواطف الأخوية بين الناس مقام المواجهة والعداء والتفاخر العرقي[٢٤].

(هـ) القبول.

إذا نظرنا إلى مبدأ المساواة في حد ذاته سنجده معقولًا جداً، فهو يمثل مبدأ للحكومة ويمكن تبريره على أساس الأخلاق والتعقل والقبول، وهو يبدو منطقياً أكثر من أي بديل آخر[٢٥]، ومن هذا المنطلق يذهب "دال" إلى أن الوصول إلى المساواة الحقيقية يجب أن يكون له التأثير الإيجابي على حياة الأفراد، لأنها لو كانت غير ذلك ستصبح مجرد عبث[٢٦].

ويبدو "دال" متفقًا مع إنجلز، الذي ذهب إلى أن المساواة هي نتاج التاريخ وأن في وسعنا أن نرى في هذه الفكرة كلما نشاء؛ إنها أمر بدهي في نظر الجمهور الغفير[٢٧].

إن كل المبررات السابقة التي يطرحها "دال" لقبول المساواة السياسية، لا يمكن الوصول إليها من دون وجود مبدأ آخر، أعني الحرية، وهنا نتساءل عن ماهية العلاقة بين المساواة السياسية والحرية؟

عندما يتناول "دال" العلاقة بين الحرية والمساواة، فإنه يعالجها من زاويتين مختلفتين، لأنه يرى إذا كان هناك صراع بين الحرية والمساواة

---

(٢٣) المرجع السابق ،ص. ٦٥.

(٢٤) محمد وقيع الله: مدخل إلى الفلسفة السياسية، ص. ٢٣٤.

(٢٥) دال، روبرت أ.: عن الديمقراطية، ص. ٦٥.

(26) Dahl, Robert A.: *On Political Equality*, P. 31.

(٢٧) علي عبد المعطي محمد: الفكر السياسي الغربي، ص. ٤٠٧.

فهذا يرجع إلى أن المساواة في حد ذاتها من أبسط الأفكار والنظريات، ولكن المشكلة تكمن في التطبيق والممارسات، وعلى حد قوله: "تعد العلاقة بين الحرية والمساواة من أبسط المسائل، ومع ذلك فإن الممارسات العملية لها محددة ومعقدة بشكل يتعذر معالجته"[٢٨]، أي أن "دال" هنا يحمل مسئولية الصراع بين الحرية والمساواة إلى تطبيقنا وممارستنا لمعنى المساواة، هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى يرى "دال" أن المساواة قد تمثل خطرًا على الحرية من ناحيتين:

الناحية الأولى: إن كون المساواة في ازدياد فهذا أمر حتمي في العالم المتحضر، حيث لم تعد فكرة العبودية موجودة كما كانت في الماضي، في حين مازالت عديد من دول العالم تعاني من الاستعمار الذى يمحو الحرية.

الناحية الثانية: كون الحرية أعلى منزلة في سلم القيم الإنسانية من المساواة، ومع ذلك فإن تقدم المساواة أمر مؤكد، وبقاء الحرية أمر مشكوك فيه كثيراً، والمساواة هي قيمة أفضل من الحرية وهذا يرجع إلى أن الحرية مرتبطة أكثر بالمجتمع ككل، ولكن المساواة يمكن تلمسها في الفرد أكثر من المجتمع ككل، وهذا هو حال العلاقة بين الحرية والمساواة في النظريات القديمة في السياسة، حيث كانت المساواة بين المواطنين تعرض الحرية للخطر[٢٩]. وهذا ما لاحظه "ألكسيس دو توكيفيل" عندما قال أن الفرضية الأولى التي يقوم عليها العالم الجديد في أمريكا هي المساواة وليست الحرية[٣٠].

ويرى الباحث أن ما يدعم موقف "دال" هذا ما يحدث في الانتخابات؛ فالمساواة ترتبط بشكل مباشر وفعال بالديمقراطية، لأن القضية الرئيسة في المساواة السياسية هي التساوي في التصويت والترشح للمناصب السياسية، وهذه أحد معايير الديمقراطية حيث يشعر المواطن أنه الناخب الحاسم، فعندما يصوت الجميع وتحسب الأصوات بالتساوي، فهذا يزيد من أهمية وقيمة المساواة، كما أن المشاركة في الانتخابات قائمة على المساواة في جوهرها،

---

(٢٨) دال، روبرت أ.: مقدمة إلى الديمقراطية الاقتصادية، مرجع سبق ذكره ص. ١٣.

(٢٩) المصدر السابق، ص. ١١.

(30) Tocqueville, Alexis de:(1985) *Democracy in America,* in: *The Democracy Sourcebook*, ed. by: Robert Dahl, Ian Shapiro, and Jose´Antonio Cheibub, New Heaven: Yale Univ. Press, P. 31.

ففي المرحلة الأولى من الانتخابات يشعر المواطن أنه يشارك في صنع القرار من خلال اختياره، ويزيد شعوره بالمسئولية في المرحلة الثانية حيث يشعر بقيمة مشاركته المساوية لغيره(٣١).

ولكن هل سيستمر الصراع بين الحرية والمساواة في ظل الحكم الديمقراطي؟ يجيب "دال" عن هذا التساؤل موضحًا أن العلاقة بين الحرية والمساواة في ظل الحكم الديمقراطي تبدو مختلفة بعض الشيء؛ فهي مسألة معقدة ومحيرة لأنها علاقة تشمل الجانب الإيجابي والسلبى معًا.

أولًا: هناك خطران- كما يرى دال- من المساواة إزاء الحرية في النظم الديمقراطية، وهما: خطر أن الأغلبية سوف تضطهد الأقليات من خلال عمليات قانونية تمامًا، واحتمال أن تقيم المجتمعات الديمقراطية استبدادًا يقوم على أساس قاعدة جماهيرية تقضي على كل الحريات في الوقت الذى تقدم فيه العون لاحتياجات الناس وتفوز بتأييدهم(٣٢).

ثانيًا: لا يمكن للديمقراطية أن تستقيم من دون المساواة والحرية، حيث أن الحرية تمهد الطريق للمساواة، وكلا منهما يمثل جوهر العملية الديمقراطية، فالديمقراطية هي الضمان لوجود المساواة السياسية من خلال الحرية، كما أن ما يجمع الحرية مع المساواة السياسية هي الأهداف المشتركة بينهما، حيث إن الهدف من المساواة السياسية هو تحقيق العدالة، والحصول على الحقوق المدنية والسياسية، وتحقيق الاستقلال الذاتي وهي نفس الغايات التي تستهدفها الحرية(٣٣).

وهذا هو نفس ما قصده القائد اليوناني "بركليس" Pericles (٤٩٠-٤٢٩ق. م) أعظم الخطباء المتكلمين باسم الديمقراطية الاثينية، في خطابه المعروف باسم "الخطبة الجنائزية" التي ألقاها في مناسبة الاحتفال الشعبي بدفن الذين قتلوا في الحرب ضد إسبرطة عام ٤٣٠، حيث يرى أن مجد الديمقراطية الأثينية يرجع في كونها قامت على الأغلبية وأنها تدعم المساواة

---

(31) Fishkin, James S.:(2009), *When The People Speak: Deliberative Democracy and Public Consultation*, Oxford: Oxford University Press, P, P. 43, 44.

(٣٢) دال، روبرت أ.: مقدمة إلى الديمقراطية الاقتصادية، مرجع سبق ذكره، ص. ٢١.

(33) Dahl, Robert A.: *On Political Equality*,Op,Cit, P. 36.

بين الجميع، ويقول: (إنما تسمى حكومتنا ديمقراطية، لأنها في أيدي الكثرة دون القلة، وأن قوانيننا تكفل المساواة والعدالة تجاه الجميع، في منازعاتهم الخاصة، كما أن الرأي العام عندنا يرحب بالموهبة ويكرمها في كل عمل يتحقق، ثم إننا نتيح فرصة مطلقة للجميع في حياتنا العامة، فنحن نعمل بالروح ذاتها في علاقاتنا اليومية)[٣٤].

لكن بعض النقاد يرى أن "دال" لديه ميل أكبر نحو المساواة، وليس الحرية، ولعل ذلك يرجع إلى أن "دال" نفسه يخشى من عدم المساواة التي قد تقضى على الديمقراطية، وهي الفكرة الأهم عند "دال"[٣٥]، بل إن المساواة والحرية تحولتا مع "دال" إلى سلع ينبغي الترويج لها من أجل الديمقراطية المثالية التي يسعى إليها "دال"، وهذه الديمقراطية المثالية من السهل عليها قمع الحرية والمساواة، لأن الديمقراطية لا يمكن فصلها عن القوة والسيطرة[٣٦].

ثالثاً: المساواة السياسية وفكرة الوصاية.

وعلى الرغم من أن جميع الحجج العقلية والمنطقية والإنسانية تدعم المساواة السياسية في الحقوق الأولية وكل ما يتعلق بالإنسان، فإن هذا لا يعنى وجود إجماع على هذا، لأنه لو كان الأمر كذلك ما كنا نتناول اليوم موضوع المساواة السياسية بالعرض والتحليل، وهذا لم يغب عن "دال"، ولهذا فهو يعرض لنا ما يعرفه "بالدعوة المضادة"، أو "الوصاية"، والوصاية هي فكرة تقليدية قديمة قائمة على التعاطف الإنساني وليس على مناهج التفكير السياسي،

---

(٣٤) شوفالييه، جان جاك: تاريخ الفكر السياسي: من المدينة الدولة إلى الدولة القومية، الكتاب الأول، ترجمة: محمد عرب صاصيلا، بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والتوزيع، ١٩٨٥، ص. ٣٢.

(35) Martin, Douglas: "*Robert A. Dahl Dies at 98; Yale Scholar Defined Politics and Power*", loc. Cit.

(36) Gordon, Nick:(2001) *Dahl's Procedural Democracy: A Foucaul diancritique*, London: Routledge, P. 32.

ويرى أنصارها أن المساواة السياسية رغم أهميتها لا تحتاج لتجسدها إلى نظام من الحكم الذاتي(٣٧).

هذا يعني أن أنصار مذهب الوصاية قد يؤمنون بالمساواة في ذاتها، ولكنهم يرون أنه ليس من الضروري أن نلتزم بالديمقراطية كأفضل نظام للحكم في المجال السياسي ، والحجة في ذلك أننا وكما قلنا أن المساواة في ذاتها بوصفها حكم أخلاقي لا تعنى أنها من الناحية العملية صالحة لحكم الدولة، لأن حكم الدولة من منظور أنصار مذهب الوصاية يحتاج إلى الخبراء الذين يمتلكون المعرفة العلمية والمؤهلين بشكل أفضل من الأغلبية للحكم.

إن الادعاء بأن الحكومة يجب أن تعطى للخبراء ذوي الالتزام العميق بالحكم لصالح الجميع، والأفضل من غيرهم في معرفة أساليب ذلك– الأوصياء- كانت دائماً هي المنافس الرئيس لفكرة المساواة في ذاتها، ومن ثم الحكم الديمقراطي(٣٨). ويشير "دال" إلى ذلك بقوله: "إن مذهب الوصاية ينزع مسئولية صنع القرار من أيدي الناخبين، كما أنه شكل من أشكال النزعة الأبوية لأنه يرى الشعب في مرحلة طفولة دائمة، وهذا من شأنه أن يمنع الشعور بالمسئولية لدى المواطنين"(٣٩).

من هنا يرى "دال" أن هناك عاملًا مشتركاً بين الوصاية والسياسيين، وهو إثارة المشاعر، وعلى حد قوله: "لقد كان السياسيون يعملون لوقت طويل كالأوصياء، وفى الحقيقة إن تلك المرحلة كانت مهمة في التاريخ السياسي، وبالتحديد في الخطابات السياسية والقواعد السياسية، وقد أثارت الشعور بالمواطنة"(٤٠).

---

(37) March, James G.: "*Preferences, Power, and Democracy Power, Inequality, and Democratic Politics*", P. 54.

(٣٨) دال، روبرت أ.: عن الديمقراطية، ص. ٦٧.

(39) Dahl, Robert A.:(1985)*Controlling Nuclear: Democracy Versus Guardianship, Syracuse*, N.Y: Syracuse University Press, PP. 69-90.

(40) March, James G.: "*Preferences, Power, and Democracy Power, Inequality, and Democratic Politics*", P. 55.

إلا أن حكم الوصاية يهدم حق المواطن في المشاركة السياسية، لأن الوصاية هي حكم القلة التي تسيطر على كل موارد الدولة[٤١]،وغير مبرر من منطلق خوفك الشديد على الشعب، وعلى مقدراته أن تعلو عليه وتحتقره؛ وهذا هو خلاصة نقد "جون ديوي"(John Dewey) (١٨٥٩-١٩٥٢) لحكم الوصاية[٤٢].

وبعد هذا الطرح لمبدأ الوصاية، نجد أنفسنا أمام تساؤل مهم: هل كان "دال" بحاجة إلى هذا الطرح وبالتالي إلى الرفض؟ وإذا كان "دال" أخذ موقف الرافض لمبدأ الوصاية، فما هو البديل الذى يطرحه؟

يجيبنا "دال" عن هذا التساؤل موضحًا أن بديله يتمثل فيما يطلق عليه مبدأ (مساواة الفاعل)؛ فماذا يقصد دال بهذا المبدأ؟

إن المقصود بمبدأ مساواة الفاعل عند "دال" هو إيمان كافة الأفراد في المجتمع بأنهم مؤهلون تمامًا للمشاركة على قدم المساواة في الحكم[٤٣] ،أي أن الأفراد متساوو في الفرص المتاحة أمامهم، وهذا المعنى يجعل المساواة مقبولة أكثر فأكثر؛ فهو لم يقل أن الكل سوف يحصل على الحكم، وإنما الجميع لديهم فرصة متساوية في المشاركة السياسية[٤٤]، ويؤكد "دال" على أن مبدأ مساواة الفاعل ليس هو القاسم المشترك بين المواطنين، وإنما هو بشكل عام موجود وهذا في حد ذاته دليل كافٍ. يقول دال: "أنا لا أقصد بأن القسم الأعظم من الناس يتمتعون بتفكير منطقي في الأمور السياسية، إلا أن الإلمام العام بمضامين مبدأ المساواة الفاعل هو في متناول فهم الناس العاديين كما تشهد على ذلك التجارب البشرية. فعبر مسيرة التاريخ تمكنت عدة مجموعات من الناس من إدراك هذه المضامين؛ الأمر الذى دفعها إلى محاولة الخروج بأنظمة سياسية تنسجم مع المبدأ المذكور"[٤٥].

---

(41) Krouse, Richard: *Polyarchy and Participation: The Changing Democratic Theory of Robert Dahl*, P. 452.

(٤٢) غرين، فيليب: الديمقراطية، ترجمة: محمد درويش ،المأمون للترجمة والنشر،بغداد، ٢٠٠٧، ص. ٢٤.

(٤٣) دال، روبرت أ.: الديمقراطية ونقادها،مرجع سبق ذكره ، ص. ٦٠.

(٤٤) إمام عبد الفتاح إمام: الديمقراطية والوعى السياسي ، دار نهضة مصر للطباعة والتوزيع، القاهرة، ٢٠٠٧، ص. ٦٠.

(٤٥) دال، روبرت أ.: الديمقراطية ونقادها، مرجع سبق ذكره، ص. ٦٠.

من خلال هذا الطرح يريد "دال" إن يوضح كيف يعد مبدأ مساواة الفاعل- الذى هو إحدى مبادئ الحكم الديمقراطي- منسجمًا مع الطبيعة البشرية حيث عرفته المجتمعات الأولى من البشرية بشكل فطرى، وتطور مع تطور الحياة السياسية كلها، حتى أصبح ما نطلق عليه اليوم مبدأ (مساواة الفاعل)، الذى يعنى أننا جميعاً متساوون في حق الحكم.

إن هذا المعنى الذى عرضه "دال" لمساواة الفاعل يتعلق بالحق في المشاركة في حكم الدولة بشكل متساوي، مما يدفعنا إلى التساؤل: كيف يكون التعامل مع المسائل التي تحتاج إلى قرارات فاصلة وحاسمة؟

تتمثل الإجابة لدى "دال" في أن كل الأعضاء البالغين في الاتحاد– من مواطني الحكومة– لهم الحق، فيما يتعلق بكل المسائل، بصورة متساوية تقريباً لتقرير أي المسائل يتطلب قرارات جماعية أولًا، وسوف يحدد المشتركون المسائل التي يكون العامة فيها (جموع المواطنين) أفضل أهلية لتقريرها لأنفسهم، وأيه مسائل– في رأى الأعضاء – يكون العامة فيها غير أهل للبت فيها لأنفسهم، والشروط التي يفوض العامة بموجبها سلطة عارضة وممكن استردادها لآخرين(٤٦).

وبذلك يكون الأفراد المكونون لمجتمع ما متساويين في الحقوق والحريات والتكاليف والواجبات العامة، وألا يكون هناك تميز في التمتع بالمساواة بسب الجنس أو الأصل أو اللغة أو العقيدة، وبذلك يكون مبدأ المساواة هو أحد المداخل التي تضمن – نظرياً على الأقل – حق جميع المواطنين في المشاركة في تدبير الشئون العامة بمعناها الواسع، ويصبح المواطنون هم فقط أصحاب الحقوق المدنية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية، وهذا ما يحتاجه المجتمع الديمقراطي(٤٧).

---

(٤٦) دال، روبرت أ.: مقدمة إلى الديمقراطية الاقتصادية،مرجع سبق ذكره، ص. ٦٤.

(٤٧) شيماء عبد السلام إبراهيم: المواطنة والقيم الأساسية التي ترتبها في المجتمع، مقال ضمن: مجلة الديمقراطية، العدد ٤١ ،مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية،القاهرة، ٢٠١١، ص.١٣٩- ١٤١.

الخاتمة

- **يبدو أن موقف "دال" من المساواة غامضاً، لأنه يرى أحياناً أننا متساوون بدليل عرضه للمجتمعات البدائية التي ظهرت فيها المساواة، وكما أن كفاحه من أجل المساواة الذى يتمثل في عرض المبررات وجعل المساواة متقدمة على الحرية كل هذا لا يأتي إلا من مؤمن بها، ومن ناحية أخرى تجد أنه يعلن بكل وضوح نحن لسنا متساوين، وإنما فكرة المساواة تبدو جذابة وعقلانية، وبالتالي فإن التفسير الوحيد لتلك الحالة هو الديمقراطية لأنه يعلم أن المساواة شرط لنظام الديمقراطي، أو هناك تفسير آخر هو أن "دال" مؤمن بالمساواة ولكن العقبة تأتى منا ، هو هنا قريب في موقفه من شيشرون الذى يرى أن البشر متساوون وإن وجد شخص يقول غير ذلك فإن هذا يرجع إلى الخطأ وسوء العادات وزيف الآراء(٤٨).**
- **بالرغم من محاولة الجمع بين الديمقراطية والمساواة، فإن "دال" لم يستطع أن يفسر واقع عدم المساواة في بعض الدول الديمقراطية، وليس الولايات المتحدة فقط(٤٩).**
- **إن مبدأ المساواة معرض للانتهاك إذا ما تعلق الأمر بالمصالح لأن المصالح تبدو في كثير من الأحيان متضاربة(٥٠).**
- **يبحث "دال" دائماً عما يجب أن يكون وهذا ما يدفعه للقول بأن المساواة السياسية غير موجودة في الواقع، لأنه ينشد الكمال المطلق، فالمساواة السياسية موجودة وإن كان بها بعض القصور، فإن المساواة الذاتية لدى "دال" تذكرنا بقول بينتام: (كل شخص يساوى واحدًا، ولا أحد يساوى أكثر من واحد)، فمن الممكن أن نضع المساواة الذاتية لدى دال تحت منطوق نفعي على اعتبار أنها تفسير لها.**

---

(٤٨) سباين، جورج: تطور الفكر السياسي الغربي، الجزء الثاني،، ترجمة: حسن جلال العروسي، مراجعة: عثمان محمد فتح الله الخطيب،: طبعة الهيئة المصرية العامة للكتاب،القاهرة، ٢٠١٠. ص. ٥٤.

(49) Manley, John: (1983)"*Neo-Pluralism: A Class Analysis of Pluralism I and Pluralism II*", *American Political Science Review*, Vol. 77, No. 2, P.78.

(50) Gordon, Nick: *Dahl's Procedural Democracy*, P. 32.

- **يبدو أن المساواة لدى "دال" عامة ومطلقة، الأمر الذي من شأنه أن يمهد الطريق إلى الفوضى أو الإرهاب؛ فشعور المرء أنه أهل للحكم سوف يدفعه لبذل كل جهد لديه من أجل الوصول إلى السلطة، مما يعنى أن المساواة لدى "دال" تحتاج إلى ضوابط محددة.**
- **إن المساواة شرط أساس للديمقراطية، لكن إذا كانت المساواة تتعارض في بعض الأحيان مع الحرية، فهل يعني ذلك أن الديمقراطية ذاتها تمثل تهديدًا للحرية؟ وإذا كان الأمر كذلك، فهل يوجد نظام آخر بديل يمنح الأفراد الحرية دون تهديد؟ إن "دال" يقدم النظام الديمقراطي على أنه الأفضل بين النظم السياسية، وبالتالي يجب على هذا النظام الأفضل أن يقدم لنا الضمانات القانونية التي تجنبنا الصراع بينها.**

قائمة المصادر والمراجع

أولاً المصادر العربية :

١- دال، روبرت أ.: **مقدمة إلى الديمقراطية الاقتصادية**، ترجمة: محمد مصطفى غنيم،: الدار الدولية للنشر والتوزيع، القاهرة، ١٩٩٢.

٢- دال، روبرت أ.: **الديمقراطية ونقادها**،، ترجمة: نمير عباس مظفر دار الفارس للنشر والتوزيع، بيروت، ١٩٩٥.

٣- دال، روبرت أ.: **عن الديمقراطية**،، ترجمة: أحمد أمين الجمل، الجمعية المصرية للنشر والمعرفة والثقافة العالمية، القاهرة، ٢٠٠٠.

٤-

ثانياً المصادر الاجنبية :

1- Dahl, Robert A.: (1985)***Controlling Nuclear: Democracy Versus Guardianship, Syracuse***, N.Y: Syracuse University Press,.

2- *Dahl, Robert A:(1998).P**ower, Inequality, and Democratic Politics:** Essays in Honor of Robert Dahl*, Boulder, Colorado: Westview Press,

3- Dahl, Robert A.: (1996) "***Equality Versus Inequality***", *Political Science and Politics*, Vol. 29, No. 4. (Dec., 1996.

4- Dahl, Robert A.:(2006 ***)On Political Equality***, New Haven: Yale **University Press, .**

ثانياً المراجع:

اولاً: االمراجع العربية:

١- أمام عبد الفتاح إمام: **الديمقراطية والوعى السياسي** ، دار نهضة مصر للطباعة والتوزيع،القاهرة، ٢٠٠٧.

٢- أوكين، سوزان موللر: **النساء في الفكر الغربي**، ترجمة: إمام عبدالفتاح إمام،: المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، ٢٠٠٢.

٣- توماس، هنري: **أعلام الفلسفة؛ كيف نفهمهم**، ترجمة: متري أمين، مراجعة: زكى نجيب محمود، : دار النهضة العربية ،القاهرة ،١٩٦٤.

٤- حربي عباس عطيتو: **الفلسفة القديمة: من الفكر الشرقي إلى الفلسفة اليونانية،** دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية ، د. ت.

٥- سباين، جورج: **تطور الفكر السياسي الغربي،** الجزء الثاني، ترجمة: حسن جلال العروسي، مراجعة: عثمان محمد فتح الله الخطيب،: طبعة الهيئة المصرية العامة للكتاب،القاهرة، ٢٠١٠.

٦- سليمان مظهر: **قصة الديانات،** دار الوطن العربي، بيروت، ١٩٨٤.

٧- شوفالييه، جان جاك: **تاريخ الفكر السياسي: من المدينة الدولة إلى الدولة القومية،** الكتاب الأول، ترجمة: محمد عرب صاصيلا، ،المؤسسة الجامعية للدراسات والتوزيع، بيروت، ١٩٨٥.

٨- شيماء عبد السلام إبراهيم: **المواطنة والقيم الأساسية التي ترتبها في المجتمع،** مقال ضمن: مجلة الديمقراطية، العدد ٤١، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة،٢٠١١.

٩- علي عبد المعطي محمد: **الفكر السياسي الغربي،** دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٩٢.

١٠ - غرين، فيليب: **الديمقراطية،** ترجمة: محمد درويش ،المأمون للترجمة والنشر ،بغداد، ٢٠٠٧.

١١- محمد وقيع الله: **مدخل إلى الفلسفة السياسية،** دار الفكر، دمشق،٢٠١٠.

١٢- يوسف كرم: **تاريخ الفلسفة الحديثة،** الدار العربية للنشر والتوزيع، د. ت.القاهرة.

١٣- يوسف كرم: **تاريخ الفلسفة الأوربية،** الجزء الثاني،: دار المعارف، د. ت. القاهرة.

ثانياً : المراجع الاجنبية :

1- Fishkin, James S.:(2009) ***When The People Speak: Deliberative Democracy and Public Consultation***, Oxford: Oxford University Press.

2- Gordon, Nick:(2001) ***Dahl's Procedural Democracy: A Foucaul diancritique***, London: Routledge,

3- Krouse, Richard:(1982) ***Polyarchy and Participation: The Changing Democratic Theory of Robert Dahl***, *Polity*, Vol.`4, No. 3,

4- March, James G.:(1988) "***Preferences, Power, and Democracy Power, Inequality, and Democratic Politics***", ", in: Ian Shapiro, and Grant Reeher (eds.), *Power, Inequality, and Democratic Politics: Essays in Honor of Robert Dahl*, Boulder, Colorado: Westview Press, 1988.

5- Manley, John: "***Neo-Pluralism: A Class Analysis of Pluralism I and Pluralism II***", *American Political Science Review*, Vol. 77, No. 2,.

6- Martin, Douglas:(2014) "***Robert A. Dahl Dies at 98; Yale Scholar Defined Politics and Power***", New York Times, FebruaryAvailable (*http://www.nytimes.com/2014/02/08/us/politics/robert-a-dahl-dies-at-98-defined-politics-and-power.html?_r=0*).

7- Tocqueville, Alexis de:(1985) ***Democracy in America***, in: *The Democracy Sourcebook*, ed. by: Robert Dahl, Ian Shapiro, and Jose´Antonio Cheibub, New Heaven: Yale Univ. Press.